

فلسطين

إسرائيل تنعى مفاوضات القاهرة والتس

إلغاء وزارة الأسرى وتحويلها إلى هيئة... وهلفات المصالحة مكانك راوح

لا جديد على المشهد الفلسطيني سوى انتظار الوقت حتى يمضي بعض التحركات لم يثمر عنها سوى إلغاء وزارة الأسرى وتحويلها إلى هيئة، فيما إسرائيل تنعى بطريقة غير رسمية، مفاوضات القاهرة والتسوية

صدرت أمس مصادقة مجلس الوزراء في حكومة الوفاق الفلسطينية على قرار بإلغاء تكليف الوزير شوقي العيسة بالإشراف على وزارة شؤون الأسرى والمحررين التي جرى تحويلها إلى هيئة وطنية. وربط المجلس، في بيان صادر له، هذا القرار بمرسوم رئاسي سابق يقضي بتحويل الوزارة التي كانت تابعة للحكومة إلى «هيئة وطنية عليا» تتبع لمنظمة التحرير وتخضع لإشرافها وأيضاً لإشراف الرئاسة بنفسها.

ويتضمن المرسوم الرئاسي تعيين وزير شؤون الأسرى والمحررين السابق، عيسى قراقع، رئيساً لهذه الهيئة. وكان قراقع قد ذكر في تصريح له أن أحد أسباب اتخاذ قرار التحويل هو الضغوط الدولية والإسرائيلية على السلطة التي تدفع مخصصات مالية للأسرى والمحررين.

ومع الإشارة إلى أن هذه الخطوة لاقت رفضاً شعبياً وفصائلياً كبيراً سابقاً، ونظمت عدة فعاليات للتنديد باتخاذ قرار رئاسي بتحويلها إلى هيئة، فإن المتخصص في شؤون الأسرى، عبد الناصر فروانة، أكد لـ«الأخبار» أن القرار جرى باتفاق مسبق بين الفصائل، خاصة «فتح» و«حماس»، قبل تشكيل «الوفاق».

رغم ذلك، يذكر فروانة أن الخلاف كان على توقيت تنفيذ القرار، خاصة أن الأسرى خلال تلك المدة كانوا يخوضون إضراباً عن الطعام لحل إشكالية السجن الإداري، والآن «جرى تثبيت المرسوم الرئاسي وتطبيقه»، وأشار في الوقت نفسه إلى أن تفاصيل المرسوم لا تمس الخدمات المقدمة إلى أهالي الأسرى، ولا سيما رواتبهم والمخصصات المالية.

في غضون ذلك، أفاد محامي مؤسسة نادي الأسير، محمود الحلبي، بأن سلطات الاحتلال حوّلت 20 أسيراً ممن اعتقلوا في الأيام الأخيرة إلى الاعتقال الإداري (أشرف) بمدد من دون تهمة، وأوضح الحلبي، في تصريح صحافي، أن عدد المعتقلين الإداريين منذ منتصف حزيران الماضي تجاوز 300، «ليرتفع مجموع الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال إلى أكثر من 500 أسير إداري»، وهو ما يعني أن خطوة الإضراب الأخيرة قد عادت إلى نقطة البداية مع زيادة عدد الإداريين الذين كانوا نحو مئتين.

على صعيد آخر، طالبت حركة «حماس» رئيس السلطة محمود عباس بالانسحاب من عملية التسوية مع إسرائيل والإسراع في جمع الشمل «رداً على سياسية الاحتلال بمصادرة الأراضي الفلسطينية». كذلك دعت «حماس»، أمس، «فتح» إلى الاستجابة لطلبها إرسال وفد قيادي إلى غزة للبحث في استكمال تنفيذ اتفاق المصالحة وحل أي نقاط عالقة. وكانت اللجنة المركزية لـ«فتح» قد قررت تشكيل لجنة لإجراء حوار مع «حماس» يستهدف بحث «مسير حكومة الوفاق».

أما على صعيد أزمة الرواتب التي ذكرت مصادر من «حماس» أنها قد تحل خلال الأيام المقبلة، فإن حكومة «التوافق» قالت أمس إنها تبذل أقصى الجهود مع الدول العربية والمناخنة لتوفير دفعات نقدية عاجلة للعاملين في الوزارات في غزة. لكنها أوضحت أنه لا يوجد موعد محدد لصرف هذه الدفعات «التي يرتبط صرفها بتوفر الأموال اللازمة والأتيا الآمنة لإيصالها». في سياق آخر، لا تزال مسيرات الفصائل الفلسطينية متواصلة احتفالاً بالنصر



نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسيرة عسكرية وسط غزة أمس (الأناضول)

ضريبة التضامن مع غزة في الـ48 غالية!

حيثما - جمال سواعد

خلال الحرب الأخيرة على غزة، لم يكن فلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948 بعيدين عن دائرة النار، خاصة أن الحرب بدأت فيما كانت الضفة والقدس وأراضي الداخل تخوض مواجهات كبيرة ضد الاحتلال. بدأ التضامن باستمرار تلك المواجهات، لكن سقوط صواريخ المقاومة في المدن المحتلة حدّ من إمكانية التظاهر، فجرى العمل مباشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وحتى لافتات المحال.

في مقابل ذلك، تداعت جهات إسرائيلية رسمية وشعبية إلى المطالبة بحاسبة من يعبر عن تعاطفه مع غزة من فلسطيني الـ48، وذلك باتخاذ خطوات عقابية أولاً فصله من العمل عبر الضغوط على المشغل الإسرائيلي، ثم مقاطعة المحال وأصحاب المصالح من العرب.

وحتى تنقل الصورة بموضوعية، فإن هذه الخطوات جرت في إطار مؤسسات القطاع الخاص، لأن المؤسسات الرسمية تفرض من الأساس ضوابط صارمة على موظفيها في ما يخص حرية التعبير داخل مكان العمل أو حتى في الحيز العام.

وتوضح المحامية في جمعية عنوان العامل من الناصرة، مها شحادة، أن أكثر من خمسة وعشرين صفحة على «فايسبوك» عمّمت منشورات تتعاطف مع غزة، ويملكها عمال وموظفون عرب جرى الضغط على مشغليهم لفصلهم، موضحة أنها تعاملت مع عشرات القضايا المشابهة.

وتؤكد شحادة، لـ«الأخبار»، أن فصل الموظفين لم يكن قانونياً وجرى بطريقة

تعسفية ومن دون جلسة استماع، مضيفة: «حظر التعبير يستخدم ضمن القانون الجنائي، لكن تنفيذ القانون ليس من صلاحية المشغل، لذلك نحن أمام فصل سياسي يعارض قانون تكافؤ الفرص وحرية التعبير، علماً بأن

اقتصرت الردود الرسمية على دعوة لبرهان إلى مقاطعة العرب

الموظفين عبروا عن آرائهم خارج مكان العمل».

من هؤلاء موظفة في شركة للاتصالات تدعى لينا عالم، وتعرضت للفصل من عملها على الخلفية نفسها. تحكي عالم لـ«الأخبار» أنها عملت في تلك الشركة منذ خمس سنوات، «ومع بداية الغزو البري للقطاع ونوارد الأبناء عن ارتفاع قتلى الجنود الإسرائيليين، تحدثت عن رأيي عبر صفحتي الخاصة على فايسبوك، فقامت الدنيا ولم تقعد».

تتابع عالم: «زملائي في الشركة التي أعمل فيها حاولوا التهمج عليّ في مكان العمل، فيما قدم آخرون ما كتبته إلى إدارة الشركة، لذلك استدعاني رئيس العمل وطلب مني أن أحذف اسم الشركة من خانة (مكان العمل) على صفحتي، ثم

وصلتني رسائل تهديد بالقتل بعدما نشر رقم هاتفي على قوائم مجموعات عنصرية، وفي النهاية قررت إدارة الشركة فصلي من العمل (حفاظاً على سلامتي) كما قالوا».

ولم يقتصر التهديد على الموظفين، بل طال التحريض طلبة جامعيين وناشطين سياسيين وأيضاً الصحافيين. ويجد العمال المفصولون أنفسهم في موقف حرج، فالموضوع ليس سجلاً قانونياً خالصاً قد ينتهي في المحكمة، خاصة أن هناك تهديداً بالاعتداء الجسدي، الأمر الذي جعل بيئة العمل نفسها، في حال العودة إليها، بيئة مهددة.

رغم ذلك، تشير المحامية شحادة إلى أن عدداً من الحالات «في طور المعالجة القضائية»، وأن هناك آليات قانونية يمكن بها مواجهة هذا الفصل عبر القضاء، «المطالبة بإلغاء الإقالة أو إلزام المشغل بدفع تعويضات للموظف الذي جرى فصله»، وتلفت إلى أن الأضرار على الموظف الفلسطيني المفصول تتعدى الوضع المادي أو الوظيفي، «فمعظم من توجهوا إلينا طالبوا بالتعويض لأنهم خسروا عملهم وصاروا يشعرون بالخوف».

وكان وزير خارجية الاحتلال أفيغدور لبرمان قد طالب بمعاينة أصحاب المحال التجارية من العرب الذين عبروا عن تضامنهم مع غزة والتزموا بقرار لجنة المتابعة العليا بالإضراب التضامني ليوم واحد. دعوة لبرمان التي أطلقها عبر صفحته الشخصية على «فايسبوك» سرعان ما لاقت استجابة منقطع النظير من المجتمع العبري، فانتشرت دعوات مماثلة أطلقتها عدة جهات يهودية طالبت

